ندوة

الحراك اللبناني كاشف لهوة بين عالمين

بول أشقر *

السؤال الأول المطروح عليّ يدور حول موقع الحراك من الحركات الاحتجاجية خلال وبعد الحرب الأهلية... ما يفترض تحديد ماهية هذا الحراك قبل تحديد موقعه.

I

من الاجتماعي الظرفي... إلى السياسي الثقافي

* قضية الحراك الأولى (الوحيدة؟) هي النفايات التي لولاها لما بدأ هذا الحراك. ما يعني أنه لو كان هناك «خطة ب» (مثلاً للكهرباء والماء والتلفون، «موتورات« الزبالة أو «صهاريجها») عند اللبنانيين، لما كان هذا الحراك... بالتالي الحراك في بدايته اجتماعي ظرفي... وجود «طلعت ريحتكم» الناشط أمّن وعاء عندما طفح الكيل عند الناس، عند المواطنين العاديين وصولاً إلى قواعد الاحزاب كافة... أي عندما شعروا جميعهم أن الزعماء (زعماؤهم الذين أعطوهم كل شيء... حتى شرفهم!) قد غدروهم، وبالزبالة هذه المرة... عندما خافوا أن تبقى الزبالة في شوارعهم أو في... بيوتهم! في 29 آب، جزء من هذا الجمهور العريض شكّل مادة الحراك البشرية وربما أكثريته... والحراك كان قد أمّن له قبل أسبوع «وعاء» سمح له بإيصال صوته للمطالبة بفك حصار الزبالة عنه وعن أولاده. بهذا التفاعل في الاتجاهين بين طرفين، أي الحراك والرأي العام، صار الحراك – وعى ذلك أم لا - سياسياً ولو بالمعنى الثقافي.

* لعب أيضاً الحراك في أزمة النفايات دور المحمض (revelateur)... أو ظهّر إذا شئتم ما آلت إليه حقبة كاملة من اللامحاسبة امتدت برأيي على طول 40 سنة (15 سنة حرب و25 ما بعد الحرب)... وماذا يبقى من أي نظام ولو مثالياً – حتى لو حكمه الله - بعد 40 سنة من اللامحاسبة؟ فكيف بنظام زعمائنا المافيوي (تقاسم مناطق نفوذ، دور أمني مزدوج من الحماية إلى الابتزاز، خلافات تحل حول «الطاولة») الذي نهش الدولة مرة أولى خلال الحرب ثم لم يردعه استيلاؤه عليها عن تفكيكها مجدداً... بل بالعكس.

المافيات والغضب الشبابي

* أياً يكن، دلّ هذا «التحميض» (أو «التظهير») على ظاهرتين فاقعتين لم نكن نوزّنهما في حياتنا وتحاليلنا كما يجب قبل الحراك:

1) كشف الحراك إفلاساً مبرماً لطبقة سياسية بكاملها قائمة منتظمة حول المحاصصة والفساد، كنّا نعرف أنها مافيوية، اكتشفنا الآن أنها «دوّدت». طبقة يُرمز إليها بعدد من الزعماء (من 2 إلى 8، كما تريدون) و/ أو بألقابهم... كشف أيضاً كم صاروا ليس فقط معطِّلين لشؤون الوطن (وهو أمر مسلّم به)، بل أيضاً معطّلين (أي أنهم باتوا لا يرون ولا يسمعون حتى «جماعتهم»). لا أستهين هنا بقوتهم (استغفر الله) ولا بقوة أحزابهم وموازناتهم ومصالحهم وطوائفهم... التي هي هي. فقط أقول الآن أنهم فقدوا حيويتهم، وأنه طبيعي أن يحدث ذلك بعد 40 سنة لم يختلفوا ولم يتفقوا إلا بين بعضهم البعض... والبحث يطول حول مسؤولية كل فئة أو مسؤوليتهم المشتركة. اقترحت على LBCI تنظيم مسابقة بين الزعماء مع سؤال واحد: «ما مسؤوليتك أنت وليس الزعماء الآخرين بما آلت إليه أوضاع البلد؟».

2) كشف الحراك أيضاً عمق غضب الشباب اللبناني المقيم (العاجز عن الهجرة؟)، شباب 20 و30 و40 سنة... وقد نصل إلى «شباب» عمرهم 60 سنة، فهؤلاء كان عمرهم 20 سنة عندما بدأت الحرب وتعطلت البلد (ومن الملفت هنا أن استطلاعات الرأي تعطي أكبر نسبة لتأييد الحراك أي لرفض طبقة المحاصصة والفساد بين الفئة العمرية الأكبر أي فوق الـ55). ما يعني أن هناك غضباً مجتمعياً عارماً يحضن غضب الشباب في الشارع. وهذا الأخير جذري ومقدام، لا يريد أكثر من «حياة كالحياة» ويراها تبتعد منه (ومن أهله) كل يوم. مزاجه يشكل نقضاً مطلقاً لحكم الزعماء (ابن الـ20 يقول إنهم خطفوا منه 20 سنة من عمره، وابن الـ30 ثلاثين سنة، ولولا الحياء لقال «الشاب» الأربعيني 40 سنة...). نحن أمام زلزال جيلي كبير، هوة عميقة بين لغتين وعالمين... المشكلة أنه بعد مرور أكثر من شهرين على بداية الحراك، لست متأكداً أن طبقة الأصنام فهمت ما حدث. في كل الأحوال، لم يتوجه أحد من هؤلاء الأصنام إلى هذه الشبيبة بل وجّهوا عليها كل أنواع «أسلحتهم» (بعد «الترحيب» به... ولكن) فيما تحاول الفئة الأوعى من الناشطين توجيه هذا الغضب «الجيلي» (الذي تتمناه السلطة عنيفاً لعزله) نحو المحاسبة، نحو المحاسبة الغاضبة أو نحو الغضب المحاسب (دون تقويم الآن ماهية هذه المحاسبة أو عمقها...).

هنا تكمن برأيي عبقرية شعار «طلعت ريحتكم» التي ربطت بين قضية الزبالة وإفلاس الطبقة وغضب الشباب.

الإحتجاج بعد الحرب وخلالها

أناقش الآن مسألة موقع الحراك من الحركات الاجتماعية خلال وما بعد الحرب... سأكتفي بالتأكيد باختيار بعض النماذج:

أ - أبدأ بما بعد الحرب، وإذا شخّصنا الحراك بأنه مطلبي... في نهاية الحقبة التي نعيش، دخل نمط التحكم بالبلد (وبنا) مرحلة التعطيل والإفلاس. وبسبب طبيعته هذه، بقي الكثير من قضايا هذه الحقبة بحكم العالقة. من الأقرب إلى الأبعد، أسئلة مثل التي طرحها أهالي المفقودين في حملة «40 الحرب» (حكام لبنان وينكم؟ مواطنو لبنان وينّا؟...) قبل أشهر قليلة تدل عن مزاج قريب من مزاج الحراك. كوادر الحراك الأساسية خاضت معاً تحت اسم «الحراك المدني للمحاسبة» نضالات السنوات الأخيرة ضد التمديد وغيرها... ما ساهم في ترسيخ الصفوف بينهم. قبل ذلك، هؤلاء وغيرهم عاشوا تجربة أولى غنية عام 2011 (إسقاط النظام الطائفي) استخلصوا منها خبرة وعبر. الحراك أيضاً هو نتاج مأزق نضال نقابي عريض دام سنوات حول السلسلة ولم يؤدِّ إلا إلى تكتل طبقة المحاصصة والفساد نفسها (التي يتكلم عنها الحراك) ضد حنا غريب (اليوم هو رمز من رموز الحراك). الحراك نتاج أيضاً ما آلت إليه خندقة 8 و14، كما يقول الناشطون («14 و8 عملوا البلد دكّانة»)، من دون نسيان «ثقل» الوضع السوري السياسي والمجتمعي و«القراءة السعودية – الإيرانية» لأبسط الأمور... وقبل ذلك إن شئتم في ذاكرة الحراك، «بلدي بلدتي بلديتي» كنموذج لحملة خلّاقة أحبها الناس وحققت إنجازاً... وحصلت على 70 ألف توقيع خلال 6 أشهر في حقبة ما قبل الإنترنت.

ب - الآن، خلال الحرب، وإذا شخّصنا الحراك هذه المرة بأنه سياسي، من المهم التذكر بأن الثمانينيات شكلت نقلة نوعية في العمل الاحتجاجي ضد الحرب وأحياناً ضد الميليشيات (التي صارت عبئاً على الناس). هناك حقبتان: 1983-1984 حيث صارت كل بيانات الاتحاد العمالي تبدأ بمطلب إيقاف الحرب، كما أذكّر إيمان خليفه أستاذة ما كان يعرف بالـBUC، وكيف «تملكت» معبر المتحف... كما أذكر إقفال المعابر من قبل أهالي المفقودين خلال أيام عدة بعد انتحار نايفة نجار (1984). ومن بعد حقبة عامي 1987 و1988 بدءاً بـ«مسيرة المعوّقين من أجل الوحدة والسلام» من حلبا إلى صور... وصولاً إلى الإضراب العمالي العام، وقتها بقيادة أنطوان بشارة والذي دام 6 أيام وحيث تحولت «هيئة تنسيق» آنذاك إلى «ناطق باسم الشعب».

برأيي (مع فارق الظروف والوسائل) أقرب شيء مما يحدث الآن... حملة «الرئيس الحل» في نهاية عهد أمين الجميل، وقبل الوقوع بالفراغ الرئاسي (حتى انتخاب رينيه معوض) والتي حملت برنامجها (أول نقطة فيه «حل الميليشيات») إلى كل لبنان (تحت الاحتلال الإسرائيلي وتحت الهيمنة السورية وتحت رحمة الميليشيات) والتي جمعت 50 ألف توقيع خلال شهرين قبل عهد الإنترنت...

أركز على نضالات الثمانينيات السياسية لأن ميزتها المشتركة أنها قاربت الميليشيات ككتلة واحدة (شيء يشبه مقاربة الحراك اليوم لـ«طبقة المحاصصة والفساد»). إنه تكتيك يفاجئ «الخصم الجماعي» للوهلة الأولى (لأنه متمترس ومتموقع ضد بعضه البعض)... قبل أن يعود وينتظم لمحاربتنا... وفي الوقت نفسه، هذه المقاربة («البنيوية») إذا صح التعبير) أمنت وتؤمن حصانة وخط دفاع (ولو موقت) لهذه الحركات كما للحراك اليوم... في حقل ألغام الحرب وفي حقل النفايات اليوم... يبدو أنه أسهل لهذه الحراكات مقارعة جميع الأطراف من محاربة طرف واحد.

II

هذه هي الجذور إذا صح التعبير، ولكن الأهم هو الجديد. وأود أن أتطرق إليه قليلاً الآن في السؤال الثاني المطروح: هل تعدد المجموعات وتوجهاتها الفكرية والسياسية تصب في مصلحة الحراك، ولماذا؟

Los indignados

دعوني أوضح بداية أن الصحافي المتقاعد يرى في الحراك اللبناني شكلاً من أشكال حراكات عرفناها في الـ5 أو 6 سنوات أخيرة تحت خانة «los indignados» أي الغاضبين أو الساخطين (وقد غطيت بعضها)، وقد رأينا نماذج عنها في البرتغال (2009 و2010) وفي إسبانيا وفي إسرائيل (2012) وفي البرازيل خلال كأس العالم (2014) وفي اليونان... الميزة المشتركة لكل هذه الحراكات الداخلية (بطبيعتها لأنها لا تحمل «هوية«) أنها تحدث تحت ضغط أزمة اقتصادية من نوع جديد و/أو فضائح فساد، في مجتمعات مخندقة تقليدياً و/أو حزبياً (وقد جرّبت كل الأحزاب دون جدوى)، ما يؤدي إلى فقدان المرجعيات أو البوصلة التقليدية لدى الرأي العام يفقد وإلى خلخلة الأطر التي كان ينتظم حولها... هي حركات دون رأس و/أو مع رؤوس عدة... ويلعب فيها التواصل الاجتماعي دوراً يتخطى دوره كمجرد وسيلة اتصال... أكتفي بهذا الحدّ وأضيف فقط أن هذه الحراكات بسبب طابعها المضخم والمتعدد والظرفي وغير المنظم إما ننجح بالتحول إلى قوة ثالثة (كما حصل في إسبانيا أو اليونان) أو تتلاشى (من يتذكر ما بعد حراك إسرائيل الذي بدأ حول أزمة السكن؟).

فوارق في أنماط العمل

أعود إلى لبنان، حيث لحراكنا الغاضب ميزة شبابية في قرصه الصلب وقد عَبَرَت

الحراك الشعبي والدولة المستنكرة والمضطهدة...

نقولا تويني *

درج عند السياسيين من خارج وداخل كنف الدولة انتقاد الدولة وأدائها بشكل عام. كذلك تتعرض الدولة ورجالاتها لشتائم يومية من المواطنين المعترضين الزاحفين في الشوارع أو المرابطين في منازلهم ومراكز عملهم من خلال أحاديثهم اليومية، حتى أنني قرأت تصريحاً منذ أيام يقول فيه وزير (من دون ذكر اسمه)، أنه يخجل كونه من كنف الدولة أو الوزارة أمام تقاعص الدولة الكبير في خدمة الناس. هكذا اعتاد المواطنون والرسميون شيطنة الدولة وأجهزتها وكأنّ هذا الكيان، أي الدولة، منعزل تماماً عن إرادة السياسيين أو شعب لبنان أو كأنها كيان مستقل غريب معلق بالهواء أو جزيرة منعزلة في المحيط. لا مسؤولية للسياسيين والشعب اللبناني في سوء ادارتها أو تكوينها.

تكونت الدولة في حدودها بعد الاستقلال عن فرنسا وتأسيسها عام 1943، على موافقة نيافة بطريرك الموارنة تحديداً بالانفصال عن وادي النصارى في سوريا، وتحالف والطائفة السنية تحديداً بالانفصال عن السنية الشامية ومدينة دمشق طوعاً. وأخذت الحدود الشمالية اسم أحد البطاركة، العريضة، حيث حددت حدود لبنان الشمالية مع سلطات فرنسا آنذاك، وحدد الانكليز الحدود الجنوبية بفلسطين وكان لا يغفل على الجميع التحضيرات الصهيونية الجارية لاغتصاب الكيان الجغرافي الفلسطيني وتهجير شعبه، والبحر المتوسط الحدود البحرية الغربية لدولة لبنان...

التزم السياسيون اللبنانيون المعنيون بموازين القوى الطائفية وفق توزيع فرنسا للمناصب تبعاً للنفوذ والتمثيل الطائفي وأخذوا على عاتقهم بعد الاستقلال متابعة تكوين الدولة والمؤسسات وفقاً لقوانين ونظم جرت ممارستها في الانتداب... غير أن العائلات والطوائف والعشائر والمناطق حالت دون متابعتها، فأهملوا الزراعة والصناعة واتكلوا على دور العاصمة بيروت التبادلي التجاري واستقبلوا شتات رجالات الأزمات العربية المتعاقبة ورساميلها منذ نكسة فلسطين حتى الانقلابات العربية المتتابعة من سوريا ومصر والعراق والسودان وليبيا ونسوا تنشئة الدولة وتربية الاجيال وتضافروا على الالتفاف على القوانين ضمناً وتبعاً لمعادلات طائفية معقدة شهدت صعود ونكوث كل طائفة اساسية في عمليات مد وجزر للنفوذ الطائفي لكل طائفة وأصبحت الدولة يتيمة من أبوّة ساستها وأمومة شعبها، فتم استبدال الدولة بالميليشيا من قبل البعض أو الجيش بالقوات الفلسطينية، واعتاد السياسيون أو ممثلو الطوائف المنتصرة اختزال الدولة في تحقيق مآربهم الضيقة بمعزل عن المصلحة الوطنية العليا.

فموضوع الإنماء المتساوي في المناطق أو تقوية الجيش والاجهزة المركزية كذلك حماية الحدود بحراً وجواً وأرضاً ومواضيع أساسية وطنية أخرى شكلت مواضيع ثانوية على جدول أعمال السلطة التنفيذية الطائفية الصاعدة المنهمكة على تركيز مناصريها وتثبيت سلطتها. استعملت الدولة وأجهزتها في خدمة الطائفة الصاعدة وقد اعتلى ممثليها الحصريين مقاعد الحكم الامامية، وجيّرت الدولة لخدمة المد الصاعد الطائفي وممثليه في الدولة وفي الوظيفة في مشاريع محورها مصالح ضيقة تخص البطانة وزعمائها والسلطوية الجديدة.

وكانت تتغير أهداف الدولة وخططها تبعاً للطيف الطائفي والفريق السياسي الطائفي المسيطر في المعادلة الطائفية الوطنية خلال عملية المد والجزر الطائفي عبر ممثلين الطائفة الطاغية في حينه في اعتلاء كرسي السلطة واعادة توجيه مركب الدولة وأولوياتها تبعاً للمصلحة الطائفية والمناطقية واحياناً العائلية العليا الآنية.

فشهدنا صعود الموارنة وتحالفهم والسنة منذ التأسيس 1943 حتى أواخر الحرب الاهلية سنة 1975، ثم بعد الحرب الاهلية صعد تحالف السنة والشيعة نتيجة صراع الحرب الاهلية من الفترة الانتقالية 1991 الى 2005 ثم الفترة الحالية التي نعيشها في تعادل قوتين متساويتين في العدد والنفوذ قوام القوتين مزيج متعادل من الطوائف، ما جعل الغلبة مفقودة والتناحر المتوازن جدول الحياة السياسية اليومية وهذا الوضع يدوم منذ حوالى 7 سنولت حتى اليوم.

اغتنمت أجهزة الدولة العميقة، أيامنا هذه، فرصة توازن الكتلتين السياسيتين (8 و 14 آذار) من محافظية ومن أمن داخلي وجيش ومحاكم وبلديات ودوائر ومؤسسات عامة مستقلة في الصناعة والزراعة والطبابة والتعليم لشق طريق لدى الناس كخشبة خلاص للوضع التناحري السياسي اليومي وابتعدت الدولة العميقة عن الكيدية

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مديرا التحرير: إيلي شلهوب، وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأندري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع شركة الأوائل 15ـ01 /666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper